حقوق الانسان حسب رؤية الامام الخميني (قدس سره)

ان معايير الثقافة الاسلامية، لا تتلائم وحقوق الانسان (بمفهومها الليبرالي) في النظام الاسلامي، ذلك لان تطور الحقوق المذكورة بنصها الاسلامي وبدليل ارتكازها على عولمة خاصة، تؤدي الى عرض حدود تختص بها، بما يتعلق بحقوق الانسان، حيث قام المفكرون المسلمون، بمساع في هذا المجال، بهدف تطبيق، نقد وبحث ذلك، حسب المقاييس الاسلامية والليبرالية، ومن بينهم الفيلسوف والمفكر الاسلامي الكبير الامام الخميني (قدس سره) فهو، يرى ان من بين الشروط الرئيسية للحكومات الشعبية، تواجد الحقوق الفردية والحريات العامة، وان من حق عامة ابناء الشعب، تمتعهم بحرية البيان، العقيدة، التحزب والانتشارات و...، في اطار القانون، الاسلام ومصالح المجتمع، وحتى ان الاقليات الدينية تعرف ذلك وتصبو اليه. كما ويعتقد سماحته، بان الحكومة الاسلامية، هي التي ترتكز على مشاركة الناس في الشؤون السياسية، وان الهدف النهائي هو، اقرار العدالة ورعاية حقوق ابناء الشعب، وان مكافحة حكومات الجور والظلم، واجب الهي، ولذلك فالحرب والدفاع، من اجل احقاق حق المظلوم وتطبيق العدالة، امر واجب وعام.

_فاطمة ابكول، ١٣٨٨هـ. ش. (٢٠٠٠م) كلية الاداب والعلوم الانسانية، الجامعة الحرة الاسلامية، سبزوار.